تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية

Techniques for dealing with sources and references in Legal Sciences

الدكتور: لخذاري عبدالمجيد (*)
الجامعة-عباس لغرور- خنشلة
madjiddoc2@gmail.com

تاريخ الإيداع:2019-11-27 | تاريخ المراجعة:2020-01-11 | تاريخ القبول:2020-01-13

الملخص:

تعد المصادر والمراجع الأساس الذي يعتمد عليه الباحث ليتمكن من إنجاز بحثه، إلا أن ذلك يقتضي منه معرفة الضوابط والقواعد الضرورية اللازمة لاستغلال المصادر والمراجع بصورة منهجية سليمة، والتمكن من تقنيات البحث العلمي وطريقة اقتباس المعلومة وكيفية إحالتها وتوثيقها بطريقة صحيحة، وطرق تخزينها، والتوصل إلى ترتيبها وتصنيفها وفق معايير علمية تخضع للمنطق والعقل السليم المقنع.

الكلمات المفتاحية: المصدر،المرجع، الاقتباس، التوثيق.

Abstract:

Sources and references are the basis on which the researcher can be able to accomplish his research, but this requires him to know the necessary controls and rules necessary for the exploitation of sources and references in a sound methodology, and to be able to scientific research techniques and how to quote information and how to transmit and document properly, and methods of storage And to reach their order and classification according to scientific criteria subject to the logic and sound mind convincing, this article seeks to clarify.

Keywords : Source, reference, the quote; documentation.

(*) المؤلف المُراسِل.

مقدمة:

إن البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع فيه على خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات[1] ؛ فالبحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية التي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان[2]، سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع، والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مختبرية أو تجريبية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية، تعتمد على المصادر والمراجع المتنوعة، مثل الكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات للإجابة عن المشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها؛ فالهدف الأساسي للبحث العلمي[3] هو التحري عن حقيقة الأشياء ومكوناتها وأبعادها، ومساعدة الأفراد والمؤسسات على معرفة محتوى ومضمون الظواهر التي تمثل أهمية لديهم أو لديها، مما يساعدهم على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا[4]، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والمنطقية

يقوم الباحث أثناء إنجاز البحث العلمي، بمجموعة من العمليات المترابطة والمتكاملة والمتداخلة خلال محاولته تحديد عنوان البحث وضبطه ضبطا دقيقا، إذ يجمع المصادر والمراجع المختلفة المتعلقة ببحثه سواء كانت عامة أو خاصة ويقوم بالقراءة بأنواعها السريعة الكاشفة، العادية والمركزة؛ ويقتضي من المصادر والمراجع أن يكون لها ارتباط وثيق بموضوعه، فيعمل على تحديد وصياغة إشكالية البحث مع مراعاة التناسق بينها وبين عنوان الموضوع، ليقوم بعدها بتوسيع دائرة المطالعة والبحث وتبادل الأفكار والنقاشات والحوار مع المتخصصين وذوي الخبرة، دون إهمال الاطلاع على الدراسات السابقة مهما تنوعت، التي تطرقت لموضوع البحث أو جزء منه، والتفكير على إيجاد خطة مناسبة وكيفية تقسيمها في أبواب أو فصول مستقلة وفق منهج علمي، وتبعا لرتبة البحث العلمي المنجز.

يتعين على الباحث الحصول على بيانات ومعلومات بحثه من خلال جمع المصادر والمراجع، وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبلوغرافيا وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيام في أي بحث، وذلك بنقل المعلومات والأفكار من المصادر والمراجع إلى متن البحث.

الإشكالية: مما سبق يتبادر إلى الذهن كيف يتعامل الباحث مع المصادر والمراجع أثناء إنجاز البحث؟

---

[1] انظر في ذلك عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص18.

[2] محمد زيان عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط4، 1983، ص 10 / موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص470.

[3] أحمد عبدالكريم سلامة: الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص13.

[4] المادة رقم 17 من المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه ومابعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، نصت على أن تحدد مواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه وتصاغ كلما أمكن ذلك للاستجابة لضرورة الجمع المزدوج بين الأهداف البيداغوجية لتكوين المكونين وأهداف البحث من جهة وبين أهداف البحث وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الجزئية التالية:

ماهي أهم القواعد والشروط الواجب مراعاتها أثناء التعامل مع المعلومة أو الفكرة؟، وفيم تتمثل التقنيات اللازم اعتمادها في نقل المعلومة من المصادر والمراجع إلى متن البحث ؟ وللإجابة عن التساؤلات المطروحة نعتمد التقسيم المنهجي الآتي:

المحور الأول- مفهوم المصادر والمراجع

المحور الثاني: قراءة المصادر والمراجع

المحور الثالث- توثيق المصادر والمراجع في متن البحث

المحور الرابع - ضوابط التعامل مع المصادر والمراجع

المحور الأول- مفهوم المصادر والمراجع

يقوم الباحث بتفحص كل ما كتب حول موضوعه[1]، فيتخير المناسب منها والمرتبطة بعنوان البحث، ونظرا لتنوعها وأحيانا لكثرتها يتوجب عليه تحديد الأهم فالمهم وهكذا، و تتنوع المصادر والمراجع إلى أصناف عدة منها قوانين بصفة عامة سواء كانت دساتير واتفاقيات دولية وقوانين وكتب ومعاجم لغوية، ورسائل أكاديمية، من مذكرات ماستر ورسائل ماجستير، وأطروحات دكتوراه،ومعاجم لغوية، ومقالات علمية منشورة في مجلات علمية محكمة،أومداخلات منشورة في ملتقيات وطنية ودولية، ومراجع باللغات الأجنبية من كتب ومعاجم ومقالات علمية بالفرنسية أو الانجليزية وغيرها حسب اطلاع الباحث ومعرفته بها، ومن مواقع الكترونية؛ وتنقسم الوثائق إلى قسمين أساسيين: أما الأول فيطلق عليه اسم الوثائق الأصلية أي المصادر، والثاني الوثائق الثانوية أي المراجع.

أولا- مفهوم المصادر:

1-تعريف المصادر لغة:

جاء في المنجد الوسيط في العربية المعاصرة:(مصدر، جمعه مصادره، موضع الصدور أي المنشأ، ويقصد به أول الشيء ومادته التي يتكون منها وهو أصل، مبدأ، أساس وجوهر، وهو ما يرجع إليه في علم أو أدب أو خبر؛ مصادر البحث)[2].

ويطلق لفظ المصادر على الأصول من المؤلفات التي يرجع إليها[3].

2-تعريف المصادر اصطلاحا:

المصادر الأصلية هي أقدم ما يحوي من مادة في موضوع ما[4]، وهي الوثائق والدراسات الأولى عنه، وتشمل المخطوطات القيمة التي لم يسبق نشرها.

---

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2، ص64.

[2] نعمة أنطوان وآخرون: المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1 ، 2003، ص610.

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[4] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2000، ط1. ص359.

والمصادر هي الوثائق الأساسية التي كتبت حول موضوع ما أو جزء منه، والتي لا يرقى الشك إلى معلوماتها، لذا يجب الرجوع إليها والاعتماد عليها[1]، وكلما كان الاطلاع على عناوين الكتب و الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة[2] كلما زاد الباحث من عدد المصادر وتنوعها في بحثه كلما تجلت قيمة البحث وزادت قيمته وجديته.

الوثائق الأصلية هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالموضوع والتي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المصادر، ونذكر منها المواثيق القانونية العامة والخاصة والدولية والتشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة والعقود والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الشهادات والمراسلات الرسمية الأحكام القضائية والاجتهادات القضائية، والإحصائيات الرسمية والمخطوطات والتسجيلات الصوتية وغيرها[3] ، فكلها تعد أول من تطرق للمعلومة ابتداء قبل غيره من المراجع الأخرى.

ثانيا- مفهوم المراجع:

1-تعريف المراجع لغة:

مرجع وجمعه مراجع، والمراجع[4]من يتكلم بسلطة ودراية ويعتمد على رأيه ومشورة وقراره، وهو سند يرجع إليه للحصول على معلومات ثابتة وأكيدة.

2-تعريف المراجع اصطلاحا:

المراجع العلمية هي الكتب والبحوث التي عنيت بموضوع ما واستمدت مادته من المصادر الأساسية أو الأصلية فتستمد قوتها من مصادر ووثائق رسمية ومباشرة، أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى مختلفة، والتي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المراجع وهي تتناول موضوعات المصادر شرحا وتفسيرا وتلخيصا وتحليلا ونقدا ومقارنة وتصنيفا[5].

ومن أمثلتها الكتب والمؤلفات القانونية الدوريات، المقالات العلمية المتخصصة، الرسائل العلمية الأكاديمية الموسوعات، القواميس، المواقع الإلكترونية.

ثالثا- الفرق بين المصادر والمراجع:

يمكن الإشارة إلى وجوب التفرقة بين المصادر والمراجع؛ فالمصدر هو أقدم ما يحتوي من مادة عن موضوع ما وتعرف بالمصادر الأصلية وهي ذات قيمة علمية في الرسائل العلمية، لذلك وجب الاعتماد عليها والرجوع إليها وكلما ازداد استخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها كلما عظمت وزادت قيمتها العلمية وخاصة حالة كون هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل.

---

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص64.

[2] عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014، ط1، ص107.
عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص69.

[3] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 61

[4] نعمة أنطوان وآخرون: المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، المرجع نفسه، ص406.

[5] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ، المرجع نفسه، ص 62. / مهدي فضل الله: المرجع نفسه، ص66.

وأما المرجع هو ما أخذ من مادة أصلية من مراجع متعددة وأخرجت في ثوب جديد وعليه يطلب من الباحث دوما العودة إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر، ويمكن القول[1]أن كل مصدر هو مرجع وأن كل مرجع ليس بمصدر.

المحور الثاني: قراءة المصادر والمراجع

أغلب مؤلفات المنهجية قسمت القراءة إلى أنواع ثلاثة وهي كالآتي:

أولا- القراءة السريعة الكاشفة:

1-مفهومها:

نقصد بها تلك القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق من خلال الاطلاع على عناوين الكتب و الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة[2]، كما تشمل أيضا الاطلاع على مقومات وبعض فصول وعناوين المصادر،واختيار الموضوعات المتعلقة بالبحث، وتبدأ عملية تفحصها بصورة سريعة لتحديد مدى قيمتها واتصالها بالبحث، فأحيانا تكون عناوين الموضوعات جذابة ولكن محتواها يكون ضحلا وغير جدي[3]، ولا يقدم فائدة للبحث فيقوم الباحث باستبعادها من قائمة المصادر والمراجع إلا أنه يصنفها ضمن المراجع العامة التي يعود إليها استثناء في مواضيع جزئية لا تعد أساسية فيه.

2-أهداف القراءة السريعة الكاشفة:

أ - تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة.

ب- معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة .

ج-اكتشاف القديم والجديد، و القيم والمتخصص من الوثائق.

د- تساعد على رسم ملامح خطة البحث وتعطي فكرة حول الخطوط العريضة والعامة لخطة البحث.

هـ- تصنيف المراجع إلى مصادر عامة ومصادر خاصة.

ثانيا-القراءة العادية:

1-مفهومها:

هي التي تتركز حول المواضيع التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة[4]؛ يقوم بها الباحث من خلال العودة إلى كل المصادر التي سبق الاطلاع عليها، سواء كان من خلال العنوان أو فهرس الموضوعات التي لها ارتباط مباشر بعنوان البحث، وبواسطتها يقوم الباحث[5] باقتباس الأفكار وترتيبها وفهم معانيها وتدوينها في الملفات والبطاقات.

2-أهداف القراءة العادية والمتأنية:

---

[1] عزت السيد أحمد: كتابة البحث – المفاهيم القواعد والأصول- دار الفكر الفلسفي، دمشق، سوريا، ط1، 2011، ص 95.

[2] عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014، ط1، ص107.
عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص69.

[3] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص71.

[4] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص70.

[5] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص72.

أ- حصر المصادر التي لها ارتباط وثيق بعنوان البحث.

ب-تجميع الأفكار وتصنيفها وترتيبها وفقا لخطة البحث.

ج-تعديل وتحديد الخطة المعدة للبحث بإضافة عناصر جديدة أو حذف أخرى.

د - استخلاص النتائج والأفكار وتدوينها في بطاقات أو ملفات.

ثالثا-القراءة العميقة والمركزة:

1-مفهومها:

تتمحور حول بعض الوثائق دون الآخر لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة؛ وتكون القراءة العميقة بصورة متأنية، متفحصة، دقيقة، ونقدية، وفي هذه المرحلة، يفكر القارئ مليا فيما يقرأ، فيحلل ويركب، ويقارن، ويقابل ويفسر، ويستنتج، وينقد.

تتطلب القراءة المعمقة صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات الأخرى، وتختلف أهداف القراءة المركزة عن القراءة العادية؛ ففي هذه المرحلة[1] تتضح في ذهن الباحث حقائق عن فكرة ما، ونظرة خاصة عنها تشكل جزء أو فصلا من بحثه، ويرى من المناسب أن يعالجها مباشرة ويصدر الأحكام بشأنها كي لا تغيب تفاصيلها ورأيه الخاص؛ وينصح في هذا النوع من القراءة أن يكون في صحة جيدة وأن لا يشكو من مرض أو يعاني إجهادا جسديا أو توترا نفسيا.

إن القراءة الواعية[2] للباحث تجعله لا يكتفي بمجال تخصصه فقط وإنما تجعله يتعدى إلى مجالات أخرى وبلغات أخرى غير لغته الأساسية فالقراءة بوعي وتعمق تجعل الباحث يربط بين ما يقرأه في مختلف المصادر ويكتشف النقص فيها ويبين أوجه الاختلاف منها:

2-أهداف القراءة المعمقة:

أ - يتعرف الباحث على إطار المشكلة وتحديد الآراء الفكرية التي تناولها والفرضيات التي تبناها الباحثون فيما سبق .

ب- معرفة المناهج العلمية المستخدمة في الموضوع ومدى فعاليتها، ومدى حاجة دراستها وفق مناهج أخرى وبزاوية نظر جديدة وطرح مغاير.

ج- تعميق الأفكار والاسترشاد وتوضيح مسار الدراسة من حيث المعلومات التي تخدم البحث.

د- مناقشة الأفكار وتحليلها وإعطاء رأي الباحث فيها.

هـ- الوصول إلى تحديد نتائج البحث من خلال الإطلاع الكامل على جميع عناصر الموضوع

المحور الثالث: توثيق المصادر والمراجع في متن البحث

من خصائص المعرفة أنها تراكمية[3]، وعليه يقوم الباحث بنقل المعلومات من المصادر والمراجع المختلفة ونقلها إلى متن الباحث بصياغة مختلفة يبين فيها شخصية الباحث وأسلوبه باعتماده الاقتباس المعنوي، أو يكون النقل

[1] عبدالقادر الشيخلي: إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، ص49.
مهدي فضل الله: المرجع نفسه، ص72.8/عمار عوابدي: المرجع نفسه، ص70.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي، المرجع السابق، ص37-38.

[3] ذوقان عبيدات وآخرون: البحث العلمي- مفهومه وأدواته-، دار الفكر، 1984، ص49.

حرفيا في حالات محدودة من خلال الاقتباس الحرفي، وفيها يستوجب بناء الفكرة وفق نسق منهجي يعتمد على التسلسل والترتيب المنطقي، ولا يتم ذلك إلا بواسطة القراءة.

أولا-تعريف التوثيق لغة:

يقال ثقة ووثوقا، ووثق وثاقه، أي قوي وثبت وصار محكما[1]، ووثق العقد بمعنى سجله بالطريق الرسمي المعتمد فأصبح موضع ثقة.

ثانيا-تعريف التوثيق اصطلاحا:

تدوين المعلومات والأفكار وكتابتها في متن البحث وفق طريقة علمية بمنهجية متفق حولها، وهي تهدف إلى إحالة القارئ إلى المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في إنجاز البحث العلمي الأكاديمي، حفاظا على ملكية المعلومة والفكرة ونسبها لصاحبها تجسيدا للأمانة العلمية.

ثالثا-طرق تدوين المعلومات في البحث:

يتم توثيق وكتابة المعلومات والأفكار من المصادر والمراجع وتدوينها في متن البحث بطريقتين أساسيتين هما: الاقتباس الحرفي والاقتباس المعنوي.

1-الاقتباس الحرفي(الكلي أو المباشر) :

أ- تعريف الاقتباس الحرفي:

يسمى أيضا الاقتباس الكلي أو المباشر وفيه يتم نقل النص من المصدر أو المرجع نقلا حرفيا دون تغيير فيه شكلا ومضمونا، دون زيادة أو نقصان، بل يجب نقله كما هو موجود في متن المصدر ولو تضمن أخطاء لغوية أو نحوية أو تركيبية، ودور الباحث نقلها ثم التعليق عليها فيما بعد سواء بالنقد أو التصحيح أو التفسير أو المقارنة مع يماثله في المعنى.

مثال عن الاقتباس الحرفي: يقول: احسن بوسقيعة:**(العقوبة جزاء يقرره المشرع ويوقعه القاضي على من تثبت مسؤوليته في ارتكاب جريمة، وتتمثل العقوبة في إيلام الجاني بالإنقاص من بعض حقوقه الشخصية وأهمها الحق في الحياة والحق في الحرية)** فالكلام المحصور بين القوسين كله ينسب لـ: أحسن بوسقيعة فهو منقول دون تغيير فيه.

وبما أن الاقتباس هو ما ينقله شخص عن آخر[2]، لا يجوز نقل صفحة كاملة إلى البحث، بل يجب إحالة القارئ إلى المصدر المستعمل للاطلاع عليه وفقا للصفحة المستعملة.

عند الاقتباس حرفيا تستخدم النقطتان الرأسيتان قبل المادة المقتبسة مع وضعها بين قوسين وتنقل كما هي حتى إن وردت بها أخطاء علمية أو لغوية وللباحث أن يشير إلى ذلك بعد نهاية الاقتباس.

الاقتباس الحرفي عادة ما يكون قصيرا موجزا لا يتجاوز الخمس(5) اسطر ويدمج مع متن البحث كما يميز بعلامة التنصيص (...)، أو "....."، وإذا كان الاقتباس يتجاوز 5 أسطر يشار إليه في التهميش مع ذكر مصدره أومرجعه.

[1] نعمة أنطوان وآخرون: المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، المرجع السابق، ص1094.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1، ص183.

ب-حالات الاقتباس الحرفي:

يتم اعتماد الاقتباس الحرفي في حالات محددة ومعدودة ومحصورة جدا، ومن الناحية العملية لا يمكن انجاز بحث علمي أكاديمي بالاعتماد فقط على الاقتباس الحرفي في كل متن البحث، لأنه بذلك يصبح نقلا حرفيا وعملا تجميعيا دون وجود لشخصية الباحث التي تقتضي اعتماد واستعمال أدوات المناهج العلمية من وصف وإحصاء وحصر وترتيب وتصنيف وتحليل وتفسير وشرح وتركيب واستنتاج ونقد ومقارنة، وهي التي يتطلبها البحث العلمي للوصول إلى نتائج علمية مقبولة[1]

ومن بين الحالات التي يتم الاعتماد فيها الاقتباس الحرفي نورد مايلي على سبيل المثال لا الحصر:

أ- النقل الحرفي من القرآن الكريم أثناء الاستدلال أو الاستشهاد بآية قرآنية أو حديث من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم من السنة النبوية الشريفة.

ب-إذا كانت تعابير المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ج-إذا كانت تعابير المؤلف مؤدية للغرض في وضوح وسلامة ودقة.

د- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان، خاصة إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة.

هـ- في معرض النقض والاعتراض على المخالف وجب نقل كلامه حرفيا.

و- في حالة الاستشهاد بتعريف لمصطلح أو مفهوم أو كلام لفقيه أو مفكر.

ز- في حالة الاستدلال بنص مادة قانونية أو حكم قضائي أو اجتهاد قضائي.

ويتم توثيق الاقتباس الحرفي مباشرة من المصدر الأصلي دون واسطة ويتم ذكر جميع معلومات المصدر التي تسمح للقارئ بالوصول إليه بيسر وسهولة وذلك كمايلي:

(1) اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

(1) عبد الحميد ابن باديس:تفسير ابن باديس- مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير- دار الرشيد، الجزائر،2009، ط1، ج1 ،ص262.

ج-الاقتباس من غير المصدر الأصلي:

يحدث أن لا يقع المصدر الأصلي في يد الباحث ولا يصل إليه لسبب مقبول، ويجد ما يبحث عنخ في مرجع آخر كتعريف أو حكم قضائي وما شابه ذلك من حالات الاقتباس الحرفي، و أراد الباحث أن يقتبس أو يشير إلى فكرة مؤلف ما لم يتحصل عليه،ووردت في مصدر مؤلف آخر يمتلكه الباحث، في حين أن المصدر الأصلي تعذر الوصول إليه ففي هذه الحالة للباحث اقتباس الفكرة بصورة غير مباشرة ويكون التهميش كما يلي :

نقلا عن،..... مع كتابة المعلومات المتعلقة بالكتاب الذي وجدنا فيه المعلومة؛ كما يلي: **(1) نقلا عن : اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.**

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- المرجع السابق، ص 104.

أو بطريقة أخرى يقوم بما يلي: [1]**اسم ولقب المؤلف (صاحب التعريف)، عنوان الكتاب.....، رقم الصفحة، موجود في، مأخوذ عن اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.**

2-الاقتباس المعنوي (الجزئي أو غير المباشر):

أ- تعريف الاقتباس المعنوي:

يقوم الباحث أثناء اعتماد الاقتباس المعنوي بنقل الأفكار والمعلومات من مصدر واحد أو مجموعة من المصادر بأسلوبه الخاص وصياغة لفظية مختلفة عن المصدر المأخوذ منه تلك المعلومات، وبتعبير أقوى وجامع للأفكار[1]،ويشار إليها في الهامش بذكر جميع المصادر والمراجع المستعملة.

ب- توثيق الاقتباس المعنوي:

يتم توثيق الاقتباس الحرفي من خلال ذكر ما يلي:

-اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

وفي الاقتباس المعنوي أو الجزئي نجد العديد من الصيغ في ذلك منها: **انظر في ذلك:...، راجع كلا من:... للاستزادة:.....للاطلاع أكثر:.....**،مع ذكر جميع المعلومات المتعلقة بالمصادر التي تم استعمالها.

وتستعمل هذه الصيغ اللفظية أثناء اعتماد الباحث في بحثه على مجموعة من المصادر المختلفة في نقل فكرة واحدة وهو ما يعرف في المنهجية العلمي بـ: **العدل بين الأقلام**، وهذا من باب الأمانة العلمية لكون الفكرة محل النقاش قد تطرق لها عدة مؤلفين، فكان من الواجب أن يقوم الباحث بالاطلاع عليها في مجملها دون تفضيل أو إقصاء وهو ما يبين جهد الباحث وقيمة عمله في البحث والتقصي والتفتيش.

كما تستعمل تلك الصيغ اللفظية (**انظر في ذلك، للاستزادة أكثر..** وغيرها.) أثناء تعرض الباحث لجزئية في متن بحثه لكن ارتباطها به كان ثانويا أو عرضيا، فيعمل على توجيه الباحث إلى كثير من التفصيل حولها بذكر المصادر والمراجع التي تطرقت لها بكثير من الدقة والتفصيل؛ وهو ما يعرف في المنهجية بـ: **تطعيم الهامش** حيث يذكر الباحث كل المصادر المختلفة التي بحوزته فيذكرها جميعا في الهامش؛ كما يعتمد على تقنية تطعيم الهامش لغرض شرح مصطلح أو مفهوم أو التعريف بعلم من الأعلام أو مكان من الأمكنة وغيرها.

يجب على الباحث الالتزام بقواعد المنهجية في توثيق المصادر والمراجع في الهامش ويقصد بالتوثيق والمفاهيم والمعلومات إلى مصادر أصلية وهذه العملية تختلف باختلاف المرجع والمصدر المستعمل وباختلاف تكرار استعمال المرجع في الصفحة الواحدة أو في عدة صفحات البحث.

ويستحسن أن لا يقوم الباحث بالاقتباس من غير المصدر الأصلي، لأنه غير محبذ وغير مستحسن في المنهجية ولا يعطي القيمة العلمية للبحث مما يستوجب تجنبه وتحاشيه وتلافيه.

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- المرجع السابق، ص 105.

المحور الرابع- ضوابط التعامل مع المصادر والمراجع:

تعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية فكلما جمع أكبر عدد من المعلومات وبنوعية جيدة حديثة كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات البحث في مختلف جزئياته وتفاصيله، وتعكس نوعية المعلومات مدى إلمام الباحث بما كتب وبحث في الموضوع من خلال الوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تعددت مصادره ومراجعه من حيث النوعية والكمية ومن حيث متانة لغة البحث.

أولا- طرق تخزين المعلومات :

سرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والأفكار نتيجة المصادر والمراجع الكثيرة التي تم جمعها، وعليه يستوجب الاعتماد على عملية تنقية وغربلة المعلومات المتحصل عليها، ابتداء من خلال إعطاء أولوية للمصادر والمراجع الأصلية والمباشرة والخاصة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية والتركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة سواء في إحصائياتها أو توثيقها واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة والمنقولة عن مصادر متوفرة، وهذا حرصا على دقة ومصداقية المعلومات ثم الابتعاد عن المعلومات غير العلمية وغير الموضوعية التي تستند إلى تعصب مذهبي أو فكري القائم على العاطفة والذاتية، كما يستبعد الباحث كل المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية مع تجنب الإطناب وتكرار الأفكار والمعلومات حتى يستطيع الباحث إعطاء مصداقية ودقة وقيمة علمية لبحثه.

ويتم تدوين وترتيب هذه المعلومات المستقاة من المراجع بعد القراءة المركزة وفق نسق منهجي صحيح بإتباع ما يلي:

1- طريقة البطاقات:

وهي بطاقات مصنوعة من الورق المقوى[1] متوسطة الحجم، وذلك لجعلها سهلة التداول وعدم اهتلاكها وسلامتها من التلف بمرور الوقت[2]، يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع ويدون عليها المعلومات على وجه واحد فقط ويترك فراغات أثناء التدوين لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد ويجب أن تكتب في البطاقة في جزئها السفلي كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر **كاسم المؤلف ولقبه وعنوان المصدر ودار النشر ومكان النشر وسنة النشر، ورقم الطبعة ورقم الجزء إن وجد ورقم الصفحة**، ويستعمل وسط البطاقة من الأعلى لعنونة المعلومات، وفي أسفلها يتم التوثيق .

الفرع الأول: تصنيف الجرائم في التشريع الجزائري

صنف المشرع الجزائري الجرائم إلى ثلاثة أصناف هي الجناية والجنحة والمخالفة، معتمدا على العقوبة المقررة لها في قانون العقوبات كمعيار للتصنيف، ..... ولم يلق هذا التصنيف إجماعا من الفقه واقترحوا بدل ذلك تصنيفا ثنائيا استنادا لمعيار الركن المعنوي[1].

.....[2]

[1] أحسن بوسقيعة:الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة، الجزائر، 2009، ط8، ص 24.

[2] منصور رحماني: الوجيز في القانون الجنائي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، ص45.

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص58.

[2] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 100.

يمكن تنظيم البطاقات وفقا للطريقة التالية:

أ- تجمع البطاقات وتصنف حسب الموضوعات أو الخطة المعتمدة في البحث[1].

ب- تجمع كل البطاقات في حزمة خاصة تبعا لنوع الموضوع ونوع التقسيم، مثلا مبحث أو مطلب.

ج- ترقيم البطاقات ضروري حتى لا تختلط فيما بينها فيضيع الجهد والوقت في ترتيبها من جديد.

د- كتابة المعلومات الأساسية لكل مصدر مع رقم الصفحة

2- طريقة الملفات:

الفرع الأول: يوضع عنوان الفرع وفقا للخطة

- تدون المعلومات سواء بطريقة الاقتباس الحرفي أو الاقتباس المعنوي

.....[1].

.....[2].

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي– صياغة جديدة– دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 104.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي– المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1، ص44.

[3] عبدالعزيز بن الربيعة: البحث العلمي– حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته– مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2012، ط6، ج2، ص10.

ص19

يتكون الملف من غلاف سميك وماسكة لحمل الأوراق، وفيها يقوم الباحث بتصنيف الأوراق داخل الملف حسب خطة البحث، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال لأنه أسلوب عملي يسهل معه إضافة أو حذف معلومات غير مرغوب فيها وذلك بواسطة فتح الماسكة وإضافة الأوراق في المكان الملائم.

3- طريقة الكراس أو الدفتر:

يقوم الباحث[2] فيها بجمع المصادر والمراجع اللازمة للبحث، وبعد تسجيل الخطة الأولية له يقوم بنسخ الخطة في الكراس بكتابة كل عنوان في صفحة مستقلة.

ثم يقوم بعد ذلك بتفريغ كل مصدر ومرجع وفقا لعناوين خطة البحث من خلال كتابة كلا من اسم المؤلف ولقبه وعنوان الكتاب ورقم الصفحة والجزء إن وجد، ويقوم بهذه العملية مع جميع المصادر والمراجع المتحصل عليها،.

وفي نهاية الأمر يتحصل الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع التي يحتاجها في كل جزئية من جزئيات البحث حيث يتعامل مع عدد محدود من المراجع والمصادر مما يحقق فعالية في سير البحث.

[1] ابراهيم أبو سليمان:المرجع السابق، ص 108.

[2] عمار التركاوي: المنهجية القانونية، الجامعة الافتراضية السورية، ج1، ص67.

تمكن هذه الطريقة في عدم تضييع الوقت بالرجوع إلى جميع المصادر والمراجع في كل مرة أثناء تطرق الباحث لأي جزئية من جزئيات البحث وفائدة كل ذلك هو الاقتصاد في الجهد والوقت والاستثمار الجيد لجميع المصادر والمراجع المتحصل عليها سواء كانت مراجع عامة أو خاصة دون إهمال لأي منها أو نسيان لها.

مثال توضيحي لطريقة الكراس أو الدفتر:

الموضوع
الفصل الأول:ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي
المبحث الأول:ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي.....
المطلب الأول:تعريف الشهادة في الفقه الإسلامي.....
الفرع الأول: معنى الشهادة في اللغة -أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج3، ص436 (فصل الشين المعجمة، مادة "شهد"). -محمد مرتضى بن محمد الحسين الزبيدي: تاج العروس في جواهر القاموس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، المجلد الرابع، ج8، ص145،(فصل الشين المعجمة مع الدال المهملة). -مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، ج1، ص305. سورة المجادلة، الآية:06. إسماعيل ابن عمر ابن كثير القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، دار الكتاب الحديث، ط1، ج1، ص2064. أيوب بن موسى الحسيني أبوالبقاء: كتاب الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص 527 صفحة 01

ثانيا- معايير ترتيب المصادر والمراجع:

إن فهرس المصادر والمراجع تتمثل في قائمة بأسماء وأنواع المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في البحث[1] وتبدو أهمية المصادر والمراجع من حيث التنوع والثراء لكونها تعطي قيمة علمية جيدة وجادة وجديدة لموضوع البحث وتتنوع مصادر ومراجع البحث إلى أنواع عديدة؛ منها اعتماده على القرآن والحديث النبوي الشريف، والكتب القانونية المختلفة، والقوانين بأنواعها (سواء كانت معاهدات أو اتفاقيات دولية وبروتوكولاتها، ودساتير وقوانين عضوية أو عادية وأوامر، ومراسيم رئاسية، وتنفيذية، وقرارات وزارية مشتركة، وقرارات وزارية وتعليمات ومذكرات)، ومعاجم لغوية، ورسائل أكاديمية (أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، مذكرات ماستر)، ومقالات علمية منشورة في مجلات علمية دولية محكمة، ومداخلات في ملتقيات دولية ووطنية وندوات ومؤتمرات وغيرها الكتب والمقالات باللغة الأجنبية، والمواقع الإلكترونية.

تختلف وتتنوع معايير ترتيب المصادر والمراجع وتتداخل، أي أنه يمكن اعتماد أكثر من معيار واحد أثناء الترتيب ويمكن حصر المعايير كالآتي:

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 55.

1-معيار القيمة العلمية للمصدر والمرجع:

بناء على ذلك يتم ترتيب القرآن والحديث الشريف قبل القوانين ثم الكتب ثم الرسائل العلمية الأكاديمية، ثم المعاجم اللغوية، فالمقالات العلمية والمداخلات في الملتقيات، وأخيرا المواقع الالكترونية.

- يتم ترتيب المصادر ثم المراجع لكون المصدر أول من تطرق لموضوع البحث.

2-معيار اللغة:

- يتم على أساسه ترتيب المصادر والمراجع باللغة العربية قبل اللغة الأجنبية.

3-معيار مدى ارتباط المصدر بموضوع البحث:

- على أساس هذا المعيار يتم ترتيب المصادر والمراجع إلى مصادر ومراجع خاصة(المرتبطة ارتباطا وثيقا بالموضوع) قبل

المصادر والمراجع العامة.

4-معيار القوة الإلزامية:

في ترتيب القوانين إذا كانت المعاهدات مصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية، رتبت في المصادر قبل الدستور، ثم تأتي بعد ذلك القوانين العضوية، ثم القوانين والأوامر، ثم النصوص التنظيمية(المراسيم الرئاسية-المراسيم التنفيذية- القرارات الوزارية المشتركة- القرارات الوزارية)

5-معيار الترتيب الزمني:

يتم ترتيب المصادر والمراجع، خاصة القوانين والرسائل العلمية على أساس صدورها بالنسبة للقوانين، وأما الرسائل الأكاديمية حسب تاريخ مناقشتها، والمواقع الالكترونية حسب تاريخ الاطلاع عليها، من الأقدم إلى الجديد.

6-معيار ترتيب الحروف العربية:

أ- وفقا للترتيب الألفبائي:الترتيب الهجائي للحروف العربية أو الألفبائي:

أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ ، و، ي.

ب-وفقا للترتيب الأبجدي: الترتيب الأبجدي للحروف العربية:

أ، ب، ج، د ،هـ ، و، ز، ح، ط،ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ض،ظ، غ.

وقد لخصها علماء اللغة إلى:

أبجد - هوز –حطي - كلمن - سعفص - قرشت -ثخذ - ضظغ؛ وعلى هذا الأساس سواء كان الترتيب الألفبائي أو الترتيب الأبجدي يتم ترتيب الكتب التي تم اعتمادها في متن البحث.

ثالثا:كيفية ترتيب المصادر والمراجع في الرسائل الأكاديمية:

جرى العرف المنهجي أن يتم وضع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في البحوث القانونية قبل البدء في الترتيب، ومع مراعاة المعايير السابقة يقوم الباحث ويحرص على احترامها أثناء الترتيب وفقا للحاجة، سواء كان معيار القيمة العلمية أو المعيار الزمني، أو معيار اللغة وغيرها.

1-النصوص القانونية:

يتم ترتيب النصوص القانونية حسب القوة، وكما سبق الإشارة إليه يمكن تقديم الاتفاقية الدولية المصادق عليها من طرف الدولة قبل الدستور.

أ-الدساتير: تكتب جميع معلومات **الدستور** الصادر بموجب القانون وتاريخها وتذكر الجريدة الرسمية ورقمها، وفي حالة الاعتماد على عدة دساتير لذات الدولة ترتب حسب صدورها، وإذا تم استعمال عدة دساتير لعدة الدولة يتم ترتيب دستور الدولة الجزائرية ثم باقي دساتير الدول الأخرى حسب الترتيب الألفبائي.

ب-المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبروتوكولاتها: تكتب جميع بيانات المعاهدة، نوعها وموضوعها وتاريخ ومكان إبرامها.

مثال:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم : 04-128 المؤرخ في 29 صفر1425 الموافق 19 أفريل 2004 والصادر في الجريدة الرسمية رقم:14 المؤرخة في 08 مارس 2006

ج-القوانين العضوية: تكتب جميع المعلومات مع مراعاة الترتيب الزمني.

د-القوانين والأوامر: يتم ترتيب القوانين حسب تاريخ صدورها، أي الترتيب حسب المعيار الزمني.

هـ-النصوص التنظيمية(المراسيم الرئاسية-المراسيم التنفيذية- القرارات الوزارية المشتركة- القرارات الوزارية- التعليمات-المذكرات) يتم الترتيب حسب معيار القوة ثم معيار الترتيب الزمني، أي أسبقية الصدور.

2- الكتب:

يعتمد في ذلك كتابة اللقب ثم الاسم للمؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وبلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة، الجزء إن وجد.

- إن كتابة اللقب ثم الاسم تسهل عملية الترتيب الألفبائي، نظرا لتكرر الأسماء وتشابهها، فاللقب يغني عن هذا التكرار ويسهل الترتيب.

- يمكن ترتيب وتصنيف الكتب على أساس معيار ارتباطها بالموضوع، فنقسم الكتب إلى كتب خاصة وكتب عامة.

3-الرسائل الأكاديمية:

تختلف الرسائل الأكاديمية من حيث القوة العلمية، فنميز أطروحة الدكتورة ورسالة الماجستير أو مذكرة الماجستير حسب القوانين الجديدة، ومذكرة الماستر والليسانس، ويشترط ذكر جميع المعلومات المتعلقة بالرسالة الأكاديمية، اللقب والاسم ، عنوان الرسالة العلمية، نوع الرسالة(أطروحة-مذكرة)، المشرف، الجامعة، الدولة، السنة الجامعية التي تمت المناقشة فيها، ويعتمد معيار الترتيب الألفبائي أو معيار الزمن.

أ-أطروحة الدكتوراه:

مثال: لخذاري عبدالمجيد: حماية الشاهد دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د/ زواقري الطاهر، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

ب- رسائل الماجستير:

مثال: لخذاري عبدالمجيد: الجرائم الإرهابية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير إشراف:د/زواقري الطاهر، جامعة خنشلة ، الجزائر، 2009-2010

4-المقالات العلمية:

اللقب والاسم ، عنوان المقال العلمي، اسم المجلة، الجامعة، العدد، تاريخ صدور المجلة؛ ويتم ترتيب المقالات حسب التترتيب الألفبائي أو حسب الترتيب الزمني يختاره الباحث ويحدده.

مثال: عواشرية رقية : القضاء الجنائي الدائم والقضاء الجنائي الوطني تنازع أم تكامل، مجلة الملتقى الدولي الأول-الاجتهاد القضائي في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع-، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الأول، مارس 2004.

5-المداخلات العلمية في الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

المداخلات العلمية في مختلف الفعاليات العلمية سواء كانت ملتقيات دولية أو وطنية أو ندوات أو أيام دراسية، تخضع للتحكيم والقبول، تعالج جزئيات دقيقة من الموضوع العام للملتقى، لها ارتباط وثيق بموضوع البحث.

اللقب و الاسم ، عنوان المداخلة العلمية،نوع الملتقى وعنوانه، الجامعة، ، تاريخ انعقاده.

يتم ترتيبها حسب التترتيب الألفبائي أو حسب الترتيب الزمني يختاره الباحث ويحدده.

ترتب الملتقيات الدولية ثم الوطنية، ثم الندوات، وأخيرا الأيام الدراسية .

6-**المعاجم والقواميس:**

سواء كانت معاجم لغوية أو معاجم للمصطلحات القانونية أو الفقهية، ويتم تحديد جميع المعلومات المتعلقة بها وترتب حسب الترتيب الألفبائي.

ترتب المعاجم اللغوية ثم المعاجم القانونية ثم المعاجم الفقهية وذلك تبعا لمعيار الدرجة والقيمة العلمية.

7- **الكتب باللغة الأجنبية:**

ينطبق عليها ما يعتمد في الكتب باللغة العربية، وترتب حسب ترتيب اللغة المستعملة، وتفصل الكتب باللغة الانجليزية عن الكتب باللغة الفرنسية.

8- المقالات باللغة الأجنبية:

ينطبق عليها ما يعتمد في المقالات باللغة العربية، وترتب حسب ترتيب اللغة المستعملة، وتفصل المقالات باللغة الانجليزية عن الكتب باللغة الفرنسية.

9-المواقع الالكترونية:

تذكر جميع معلومات الموقع الالكتروني، إضافة إلى تاريخ وساعة الاطلاع عليه، ويعتمد معيار الزمن في الترتيب.

خاتمة:

إن التعامل مع المصادر المراجع العلمية تتطلب من الباحث مكنة وقدرة فائقة من التركيز، وتتطلب الاستيعاب الكامل لمختلف الطرق الواجب إتباعها سواء كان من حيث تمييز المصادر عن المراجع، وكيفية الاقتباس عنها حرفيا أو من حيث المضمون وكيفية الإحالة في هامش البحث، ومن حيث طريقة تخزين الأفكار بواسطة البطاقات أو الملفات

أو طريقة الكراس حتى يقتصد الباحث الجهد والوقت والاستغلال الأمثل لكل مصدر ومرجع في كل ثنايا العرض، إضافة إلى طريقة ترتيب المصادر والمراجع في نهاية البحث وكيفية التنسيق بين مختلف المعايير الواجب احترامها سواء كان معيار القيمة العلمية أو معيار الترتيب الزمني أو معيار اللغة أو معيار القوة الإلزامية أو معيار ارتباط المصدر أو المرجع بعنوان البحث والموضوع عموما.

قائمة المصادر والمراجع:

1-القوانين:

1-المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه ومابعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.

2-الكتب:

2- أبو سليمان ابراهيم: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة،ط 3، 1978.

3-أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط 1 ،1996.

4- أحمد عزت السيد: كتابة البحث – المفاهيم القواعد والأصول- دار الفكر الفلسفي، دمشق، سوريا، ط1، 2011.

5- أنطوان نعمة وآخرون: المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1 ، 2003.

6- بوضياف عمار: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2014.

7- التركاوي عمار: المنهجية القانونية، الجامعة الافتراضية السورية، ج.1

8- دويدي رجاء وحيد: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

9- زيان محمد عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط4، 1983.

10- سلامة أحمد عبدالكريم:الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999.

11-عبدالقادر الشيخلي: إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، ص49.

12- عبيدات ذوقان وآخرون: البحث العلمي- مفهومه وأدواته-، دار الفكر، 1984.

13- عوابدي عمار: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

14- موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

15-مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط2، 1992.